# تحرير المؤسسات الشبابية العمومية من أدوارها التقليدية و مشاركة المجتمعات الشبابية المحلية في تسييرها و صياغة برامجها

**سيف الله المشاط (تونس).**

## ملخص تنفيذي :

يبدأ فشل الدولة في استقطاب الشباب لحقل الحياة العامة و المشاركة السياسية الفاعلة، ويتمظهر في عجز الفضاءات الشبابية العمومية و مراكز الشباب في القيام بدورها حيث تقبع هذه المؤسسات في رتابتها وبيروقراطيتها مقابل تطور الاحتياجات و الاهتمامات الشبابية، ولهذا السبب تعتبر إعادة النظر في طرق تسيير الفضاءات من خلال تشريك الشباب أنفسهم في إدارة هذه المؤسسات نقطة مركزية في خلق مصالحة بين الشباب و مؤسسات الدولة الشبابية و غير الشبابية أيضا .

و لذلك يجب إعادة تحديد الأدوار الرئيسية والطرق و البرامج التي تلعبها مراكز الشباب لتكون اللبنة الرئيسية التي تبنى عليها سياسة وطنية حديثة تجسد مفهوم "المشاركة والصوت المسموع و المواطنة " حيث:

يجب على مراكز الشباب أن توفر المكان الحاضن و الملاذ للشباب الواقعين خارج دائرة التعليم و العمل و التدريب قبل باقي الفئات ( الطلبة و التلاميذ لهم فرص أكثر للتعبير والمشاركة من خلال المؤسسات التعليمية على عكس شباب الأحياء الواقعين خارج كل الدوائر ).

يجب أن تتهيأ المراكز الشبابية للعب دور جديد لفسح المجال أمام مبادرات المجتمعات المدنية الشبابية المحلية لتفعيل مفهوم المشاركة و المواطنة الإيجابية.

يجب أن تجدد المراكز الشبابية أدوارها من خلال تقديم و تيسير الخدمات الملائمة على الصعيد المحلي كالتدريب على مهارات الحياة الأساسية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات اللغوية و تدريب النظراء و خدمات المساندة القانونية .

يجب أن تساهم مراكز الشباب في بناء قنوات مؤسسية للتأثير في السياسات المحلية عن طريق مجالس شباب الأحياء و المجالس المحلية الشبابية و الاستشارية .

## التقديم :

تشهد مؤسسات الشباب الرسمية و رغم انتشارها في كامل تراب الجمهورية التونسية عزوفا ملحوظا لإقبال الشباب حيث لم يعد يرى الشباب أنفسهم في مؤسسات تذكرهم بدور الوصاية و لا تحاكي اهتماماتهم و انشغالاتهم الحقيقية، مقابل ذلك يتجه الشباب التونسي أكثر فأكثر نحو الانحدار إلى سلوكيات محفوفة بالخطر:

- (قدرت نسبة المتعاطين للمخدرات بمختلف أنواعها لدى المراهقين والشباب ب57 بالمائة من بين الفئات العمرية 13 و18 سنة وتبلغ النسبة 36،2 بالمائة بين 18 و25 سنة في حين سجلت نسبة 4،7 بالمائة بين الفئة ما بين سن 25 و35 سنة)
- الانزلاق إلى العنف من خلال استقطاب قطاع هام منهم في حركات مسلحة عابرة للقارات حيث الإحصائيات الأمنية التحاق أكثر من 4000 شاب تونسي بالحركات المتطرفة دينيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون اعتبار آلاف الموقوفين من طرف أجهزة الأمن وهم في طريقهم إلى بؤر العنف و القتال ( بالخصوص ليبيا و سوريا )
- تواصل عمليات الهجرة الغير الشرعية في أرتال قوارب الموت التي لا تزال تقطف أرواح شبابنا اليائس من وطنه (حيث شهدت تونس أكبر موجة للهجرة غير الشرعية في تاريخ المتوسط في الثلاثي الأول من سنة 2011 بعدد تجاوز ال 25 ألف مهاجر)

ومن جهة ثانية تشهد المنظمات و الجمعيات الشبابية صعوبات ميدانية في توفير مقار لها كما أن الانتخابات الأخيرة سجلت عزوفا واضحا للمشاركة الشبابية التي عادت للانحصار بعد أن خلنا أن الثورة قد أعادت هذا القطاع المهم و الحيوي من المجتمع إلى المشاركة و الانخراط الفاعل في الحياة العامة .

و نعتقد أن إعادة هيكلة فضاءات الشباب العمومية و إخراجها من بوتقة الوصاية الحكومية للدولة و جعلها فضاء يدار بالشباب و لصالح الشباب نفسهم هو جزء من الحل لجعل هذه المؤسسات أكثر حراكا و جاذبية للشباب و الفاعلين المدنيين ، كما أن إعادة النضر في الدور والمهمة و طرق العمل للمراكز الشبابية كفيل بجعلها أكثر نجاعة وفاعلية في إطار إستراتيجية وطنية شبابية متوازنة .

## الفرضية:

إعادة صياغة الأدوار للفضاءات الشبابية العامة لجعلها تدار من المجتمع المدني الشبابي سيسهم في جعلها أكثر فاعلية و استقطابا للشباب و تعزيز مشاركته في الشأن العام .

## أصحاب المصلحة :

وزارة الشباب و الرياضة / المرصد الوطني للشباب / مراكز وبيوت الشباب

المجالس الجهوية (الولايات) و المحلية (البلديات) / الجمعيات الشبابية المحلية

الطلبة / التلاميذ / شباب الأحياء العاطل و المهمش / مجلس نواب الشعب ( مع التركيز على النواب الشبان)

اللعب على تجسيم وتفعيل محتوى البند الثامن من الدستور

منظمة زيرا الإفريقية : مكتب تونس (هذه المنظمة تشتغل على وضع خطة لإنشاء مجالس شباب الأحياء بإدماج مع برنامج الجائزة الدولية للشباب) في تونس

## الأهداف :

- تحويل عملية الإشراف و التسيير لدور الشباب من وصاية الدولة إلى إشراف الفئة المنتفعة منها بشكل مباشر.
- تحسين التصاميم و توفير المرافق المناسبة لجعل الفضاءات الشبابية العمومية صديقة للشباب و جاذبة له.
- تغيير و تطوير البرامج و الأدوار التي تقوم بها مراكز الشباب كتقديم الحوافز للمنظمات الغير الحكومية التي يقودها الشباب و التدريب و التكوين المجتمعي كعنصر من عناصر التمكين الشبابي.
- جعل مراكز الشباب منطلقا لتأسيس مجلسا وطنيا مستقلا للشباب يتم انتخابه و يكون صوتا حقيقيا للشباب و وسيلة ضغط مدني للتعبير و المشاركة في نسج السياسات الشبابية و السياسات العامة في بلده.

## المنهجية:

- استعمال منهج المقارنة بين التجارب في بعض الدول المشابهة و المتقدمة
- استعمال نتائج الأبحاث و الدراسات السابقة خاصة منها المجرات من طرف المرصد الوطني للشباب و المعهد الوطني للإحصاء و بحوث التخرج . . .
- تنظيم سلسة من مجموعات الحوار المركزة مع الشباب
- مشاركة الشباب و تمكين الشباب من أين نبدأ ؟:

تتعلق مسألة المشاركة الشبابية بعملية صنع القرار / و نقد الوضع / والفعل أو التحرك من أجل التغيير

وتخضع المشاركة الفعلية إلى منطق تسلسلي يمكن عرضه كالآتي :

1. المشاركة يجب أن تأتي بمبادرة شبابية ذاتية حتى تكون ناجحة فتتخذ أشكال مختلفة :
   - العمل السياسي / إبداء الرأي / العمل المدني و المجتمعي /العمل التطوعي . . .
2. المبادرة تتطلب رغبة ذاتية من قبل الشباب في المشاركة
3. الرغبة و الاهتمام لا يمكن أن تتأتى في البداية و تتحول إلى المبادرة بالفعل المؤثر و المجدي إلا إذا تمكن الشباب من 3 عناصر متصلة ومتكاملة وهي :

**القناعة :** المبنية على الاستقلال الفكري/ الشعور بالراحة و الانتماء إلى المحيط الاجتماعي/ وهو ما يمكن تلخيصه بالثقة في المؤسسات

**الجاهزيّة و المقدرة :** الكفاءات / المهارات/ المعارف أو المستوى العلمي

**الظروف الملائمة أو الإطار الداعم :** أرضية قانونية داعمة وملائمة / مناخ من الحريات / المدعمات اللوجيستيية و التمويل.

و بالتالي خلق الموازنة بين هذا الثالوث هو الذي يولد مشاركة شبابية حقيقية و" غير مسيسة" تلبي احتياجات الجيل بشكل يؤثر بفاعلية و إيجابية في واقع المجتمعات المحلية و واقع البلاد بشكل عام .

و هذا ما يحيلنا إلى الدور الذي ينبغي للمؤسسات الشبابية الحكومية ( مراكز الشباب و بيوت الشباب)

للاضطلاع به في ضل المتغيرات الجديدة للواقع السياسي و المجتمعي الذي يشهد تجربة نموذجية تونسية لعملية الانتقال الديمقراطي.

هذا الانتقال لا يمكن أن يجني ثماره إذا لم تشهد المؤسسات هي الأخرى عملية انتقال وتحول تستجيب للواقع الجديد ، فبرامج مراكز الشباب الفاقدة لثقة الشباب فيها والفاقدة لشعور الانتماء إليها باعتبارها امتداد لنظام اعتمد و اثبت عدم فاعليته قبل الثورة وبعده لن تكون ذات جدوى لأنها لا تخضع لمتطلبات الواقع الجديد . . .

فدور هذه المؤسسات الشبابية العمومية يجب أن يكون متصلا بعملية التمكين الشبابي بأبعادها المختلفة المتعلقة ببناء القدرات و المهارات من ناحية و فسح المجال للمشاركة و تحمل المسؤولية بشكل متواز و عميق.

يجب أن يبني الشباب علاقة جديدة بالمؤسسات الشبابية المحلية يكون فيها صاحب رأي وشريكا في بناء برامجها التي يختارها و يحددها بنفسه حتى تتم المصالحة مع مؤسسات الدولة و تبنى الثقة فيها ببناء الشعور بالانتماء.

## I. توصيف الواقع :

### 1. انعدام ثقافة الانتماء و فقدان الثقة في مؤسسات الدولة:

وفقا لاستطلاع غالوب العالمي لعام 2013 بشأن المستويات المعيشية و تقييم الحياة والرفاهية الاجتماعية و الارتباط المجتمعي و العمل التطوعي و الثقة في الحكومة الوطنية، لم تختلف تونس عن نظيراتها في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا التي أفاد الشباب فيها بأن لديهم قدرا اقل من الثقة في حكوماتهم الوطنية مقارنة بالشباب الإفريقي لمنطقة جنوب الصحراء، وتكاد تنعدم ثقة الشباب التونسي في المؤسسات العامة و لا يثق سوى 8،8 في المائة من شباب الريف و 1،31 في المائة من شباب الحضر في النظام السياسي، و هذا الأمر يتبين أيضا في تدني مستوى الإقبال الشبابي على التسجيل للانتخابات لسنة 2014 و عزوف جزء كبير ممن سجل عن أداء الواجب الانتخابي.

بالعودة إلى هذه المعطيات فإن مسألة العزوف الشبابي عن الفضاءات الشبابية العامة كمراكز و بيوت الشباب هو انعكاس حقيقي لهذه التمثلات حيث أن البعد التنظيمي وعلاقة المؤسسات الشبابية بهياكل و مؤسسات الدولة الرسمية كفيل بشرخ العلاقة وقطعها مع الجمهور المستهدف من إنشائها إلا و هو الشباب الممثل للمجتمعات المحلية المختلفة.

### 2. المشاركة في العمل المدني

حسب استطلاع للرأي تم إنجازه من طرف المرصد الوطني التونسي للشباب بالاشتراك مع منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية لسنة 2013 ، تشهد نسبة التصريح بالمشاركة في العمل المدني 1،6 في المائة و هي نسبة ضعيفة جدا علما و أن نسبة المشاركة الشبابية في سنة 2010 كانت في حدود 8 في المائة .

ففي الوقت الذي عرفت فيه البلاد طفرة غير مسبوقة في الإقبال على تأسيس المنظمات غير الحكومية و الانخراط في العمل المجتمعي و المدني ليقفز عدد المنظمات المسجلة من حوالي 10 آلاف في سنة 2010 إلى 15 ألف في سنة 2013 حسب إحصائيات المجلس الثقافي البريطاني ، و حسب آخر إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لموفى 2014 فقد تجاوز العدد الحالي للجمعيات 17 ألف .

في المقابل تبقى المشاركة الشبابية في هذا المشهد باهتة و هو ما يطرح التساؤل بقوة عن أسباب استمرار العزوف بالرغم من تغير المناخ المتسم بالتحرر و الانفتاح على التجربة الديمقراطية و تسهيل الجانب

القانوني لتأسيس المنظمات، علما و أن تدني مستوى المشاركة الشبابية في الجمعيات و المنظمات يتناقض مع التطلع الحقيقي للشباب حيث أن هناك 9 من بين كل 10 شباب تونسيين يرون أن التطوع في منظمات المجتمع المدني مهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية حسب دراسة المرصد الوطني للشباب 2014 .

هذا ما يحيلنا من جديد إلى عنصر الجاهزية و القدرة على الانتقال من موقف الرغبة و الاقتناع بالمشاركة إلى عملية الفعل و المبادرة و هذا ما يؤكد أن المشكل الراهن في تونس بخصوص التمكين الشبابي يتعلق أساسا بمسألة بناء القدرات و الدعم وهو ما ينبغي لمراكز الشباب أن تبني عليه إستراتيجياتها الحالية.

و حسب تقرير أغورا 2013 بينت توجهات المشاركة الشبابية إقبال واسع على الفضاءات الغير الرسمية كالفضاء الافتراضي ( حيث يتواصل انخراط الشباب بنسق مستمر في شبكات التواصل الاجتماعي و خاصة منها الفايسبوك) و في نفس الوقت حازت المقاهي على أعلى نسبة بخصوص الفضاءات التي يتحاور فيها الشباب بنسبة 72 في المائة من الشباب المستجوبين .

ولتعزيز المواطنة بشكل بناء و مستدام يجب أن ينتقل الشباب من (المواطنة الهامشية أو الافتراضية) إلى المشاركة الواقعية (مدنية كانت أو سياسية ) و ذلك على الصعيدين المحلي الجهوي و الوطني .

إن التحول من دائرة الاهتمام و المتابعة و المشاركة الافتراضية إلى عملية الفعل المدني الحي و المؤثر ميدانيا في أشكال مؤسساتية سيتطلب مهارات وتأهيل للمجتمعات المحلية في شكل إسناد للشباب من أجل تحوله من خانة الاحتياج والخمول إلى خانة المواطنة الإيجابية، وخاصة منها تلك الفئة الواسعة من الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم و التدريب باعتبارهم الفئة الأكثر تضررا من الإقصاء: هذا ما يجعل مراكز و بيوت الشباب المؤسسات المعنية للقيام بهذا الدور نضرا لانتشارها في كامل التراب الوطني و قدرتها على توفير الحاضنة المؤسساتية المحلية التي يمكن من خلالها تجميع كل الأطراف المعنية للعمل بشكل جديد على تمكين الشباب بمستويات مختلفة .

### 3. المشاركة السياسية:

خلص التقرير المعد بالشراكة بين المرصد الوطني للشباب و البنك الدولي للتنمية تحت عنوان "إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب " 2014 إلى أن الشباب التونسي لا يشعر بسماع صوته على المستوى المحلي:

حيث اعتبر واحد فقط من بين كل 8 شبان في الريف أن السياسيين ينصتون لشواغلهم المحلية (رؤساء البلديات أو المحافظين )

و في المناطق الحضرية يعتبر 38 في المائة من الشباب أن السياسيين المحليين ينصتون لشواغلهم التنموية المحلية وهو ما يبين مرة أخرى مستوى الثقة المهزوزة للشباب بمؤسسات الدولة والنظام و البلاد بصفة عامة .

وخلص التقرير ذاته إلى أن الشباب التونسي لا يملك القنوات و الوسائل للمشاركة على نحو بناء في العملية السياسية أو في عملية الانتقال الديمقراطي حتى بعد الثورة و هو ما يجعل مناقشة الشأن السياسي غالبا ما يكون في المقاهي بنسبة 72 في المائة.

و تعاني الأحزاب السياسية عزوفا من جانب الشباب عن المشاركة حيث يبين تقرير المرصد الوطني و البنك الدولي أن نسبة الشباب المنخرطين حزبيا لا تتجاوز 1،6 في المائة في حين يفكر حوالي 11في المائة في الانخراط في العمل السياسي الحزبي و عبر 82 في المائة عن رفضهم للانخراط في الأحزاب .

وبالتالي فإن الشباب التونسي يشكو حالة اللامبالاة كنتيجة مباشرة لفقد الإحساس بالانتماء لوسطه المحلي الضيق قبل الحديث حتى عن وسطه الأوسع و هو الوطن، لأن عدم الشعور بدوره أو بأهمية في ما يتخذ

من حوله من قرارات تخص حياته اليومية في الحي و المدينة والولاية كفيل بجعله غير مبال بما هو اعم و أشمل و هو ما انعكس بوضوح في أرقام المشاركة في العملية الانتخابية الأخيرة 2014 حيث لم تتجاوز نسبة التسجيل في صفوف الشباب ال 17 في المائة و اقتصرت نسبة المشاركة في التصويت ب 11في المائة في الاستحقاق التشريعي و 15 في المائة في الاستحقاق الرئاسي .

## II. تحليل الخيارات البديلة

إن سياسات تمكين الشباب تتسم في غلبها بطابع عمودي فوقي و في معظم الأحيان لا تكون سياسات تمكين حقيقية، وهو ما يجعل الشباب فاقدا للثقة في مؤسسات الدولة و راغبا في الانعتاق و التحرر من السلطة الأبوية الرقيبة التي تلعبها المؤسسات الرسمية أحيانا مرورا بالمدارس وصولا للهياكل الشبابية العمومية الخاضعة لإشراف الدولة.

هذا ما أنتج لا مبالاة و عدم اهتمام من الشباب بالشأن العام وأضعف ثقافة الانتماء لديه الشيء الذي نلحظه في سلوكه اليومي من حيث العزوف عن دور الشباب و عن العمل الحزبي والمشاركة الانتخابية قبل الثورة و بعدها، و يعتبر الاعتداء على الممتلكات العامة مؤشرا واضح على انعدام الوعي الجمعي الناتج عن فقدان ثقافة الانتماء إلى المؤسسات العمومية وعدم تمثيل السياسات العامة لانتظاراته.

و انطلاقا من هذه القاعدة فإن إلغاء الوصاية و تمكين الشباب أنفسهم من إدارة شأنهم بأيديهم قد يعزز من إنتاجية الفضاءات الشبابية العمومية و يرفع من جاذبيتها و تلبيتها للاحتياجات الحقيقية للشباب.

و لتحقيق هذه الغاية يجدر إقحام المجتمع المدني الشبابي في عملية تسيير الفضاءات العمومية المحلية لتثمين دور الشباب في محيطهم الضيق ( الحي و المدينة) كما في محيطهم الواسع (الولاية والوطن) و هو ما قد يمكن القادة الشباب و نظرائهم من إدارة شأنهم و التأثير في السياسات الشبابية الوطنية و غيرها من السياسات التنموية . . . بشكل مباشر و يكون ذلك من خلال بناء تكتلات شبابية محلية أو مجالس شبابية منتخبة من طرف الشباب لإدارة الفضاءات الشبابية العمومية لتصبح هذه التكتلات لبنات مؤسسة لحراك شبابي تلقائي و فاعل قادر على أن يؤثر في القرار السياسي المحلي و الجهوي و الوطني ، يكون التمثيل فيه لشباب الأحياء و الأرياف المهمشين جنبا إلى جنب مع الفئات الشبابية المتحصلة على فرص التعليم العالي والسبق في تجارب المجتمع المدني . . .

إنشاء قنوات مؤسسية مناسبة لتدعيم مشاركة الشباب في وضع سياسة وطنية للشباب وتنفيذها:

### 1 بعض التجارب الأجنبية

- في معظم البلدان الأوروبية على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالشباب والهيئات الممثلة لهم باعتبارهم أصحاب مصلحة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب، وهو نظام يشار إليه باسم الإدارة المشتركة:
- ويعني إشراك مجموعة من المنظمات الشبابية والطلابية، بالإضافة إلى المجالس الشبابية على المستويين الوطني والمحلي، والتي يمكن أن تعمل بمثابة قنوات لتوصيل صوت الشباب بشأن قضايا السياسة العمومية بالغة الأهمية.
- في لبنان قامت المنظمات الشبابية الحزبية و الجمعيات الشبابية الفاعلة في المجتمع المدني وبدعم من بعض المنظمات الدولية و شراكة مع وزارة الشباب و الرياضة اللبنانية بتأسيس" منتدى الشباب حول السياسات الشبابية" ليشكل هذا المنتدى منصة شبابية استطاع من خلالها الشباب اللبناني إصدار وثيقة لسياسة وطنية شبابية أقرها رئيس الجمهورية و وقع عليها في 2012 . و يعمل المنتدى على متابعة و

تقييم الحكومة في مدى التزامها بما جاء في تلك السياسة من تفاصيل على مدار 5 سنوات منذ تاريخ توقيعها .

- في النرويج و هولندا توجد مجالس شبابية محلية لعديد المدن و تعمل هذه المجالس على نطاق محلي ضيق مع السلط البلدية و كل المراكز العمومية و المؤسسات التربوية بطريقة تجعل الشاب و المراهق في مدينته صاحب قرار كامل في أنشطته كما انه شريك فعلي في التنمية البرامج التي تتم داخل مدينته من تنظيم للمهرجانات المحلية و غيرها من الأنشطة والتظاهرات التي تتبع كل المؤسسات العمومية المحلية ( كمتحف المدينة أو المكتبة العمومية أو المعهد أو بيت الشباب ) علما أن كل تلك المؤسسات تتعاون و تتعامل مع بعضها و تشرك الشباب كفريق عمل واحد.

### 2 تجارب تونسية لم تدم :

- قبل الثورة تم تأسيس برلمان وطني للشباب كمؤسسة شبابية دائمة ذات صبغة استشارية ولكن سرعان ما انهارت و انتهت التجربة لأنها كانت لعبة سياسية لا تعكس نبض الشارع الشبابي فعلا بقدر ما كانت عملية محاباة و تكريس لما هو قائم من تفاوت للفرص المتاحة لفئة دون غيرها من الشباب، زد على ذلك أن عملية الانتخاب لأعضاء المجلس كانت اقرب للتعيين منها للانتخاب فلم تكن التجربة ناجحة لأنها جاءت بقرار فوقي منزل و لم تكن نتاجا لحراك شبابي تلقائي كما تجربة برلمان الشباب الأردني مثلا .

- بعد الثورة لم تشهد البلاد أي مبادرة مؤسسة على قاعدة الاستدامة و الرؤية الشاملة بقدر ما كانت المبادرات تأتي في أشكال أنشطة مؤقتة أقرب منها للتعلم أو للاستعراض أحيانا بدل العمل العميق والتأثير المتوسط و البعيد المدى فجاءت مثلا تجربة محاكاة المجلس الوطني التأسيسي من طرف منظمة « أنا يقظ » التي انتهت بتقديم جملة من التوصيات لوزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية آنذاك وانتهت التجربة عند ذاك الحد .

- و في نفس النسق جاءت تجربة جمعية «أنا فاعل » التي قامت بتنظيم نشاط سنوي تحت مسمى «برلمان الشباب التونسي » نشاط في شكل تدريب على المواطنة لمجموعة من الشباب لم يكن له أي وقع على الساحة الشبابية و الوطنية و لا توجد له أي رؤية للتأثير على و اقع السياسة العامة و لا يعود بأي فائدة تذكر على واقع الشباب و البلاد .

## III. التوصيات الرئيسية:

من المعلوم أن جميع الشباب ليسوا معرضين للتهميش و انعدام الفرص بشكل متجانس، لكن بعضهم يعاني الإقصاء في كثير من المجالات فعلى سبيل المثال، قد ينفصل الشباب الواقعون خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلى جانب نشأتهم في أسر معيشية فقيرة وحرمانهم من الاندماج في شبكات اجتماعية ، وهو ما يحول بدوره دون حصولهم على فرص في سوق العمل. وقد تكون هذه الفئة هي الأكثر تهميشا وحرمانا من سبل التمكين و بالتالي تصبح أكثر عرضة للانحراف و الإنزلاقات المتنوعة. والوصول إلى حلول بمشاركة هذا القطاع الضخم من الشباب و من المجتمع عموما هو السبيل الأمثل لنجاح أي مبادرة أو مشروع يسعى إلى شراكة حقيقية توصل صوت غالبية الشباب .

إن الحجم الضخم للشباب العازف عن الفضاء العام و المشاركة المدنية و السياسية هم بالأساس شباب الأحياء الذين تدور أحداث يومهم برمتها في إطار الحي و المنزل والمقاهي المجاورة و شوارع المدينة التي يقطنها على أقصى تقدير . و بداية الطريق للمشاركة و بناء الثقة في الوطن الكبير لهؤلاء الشباب تنطلق من

تثمين دورهم داخل محيطهم الضيق مرورا بالحي ثم المدينة و هذا ما يفسر أهمية إرساء مشروع مجالس شباب الأحياء.

هذه المجالس يجب أن تنطلق من مبادرة مدنية شبابية بشراكة مع بيوت الشباب و تدعمها تعترف بها فيما بعد مؤسسات الدولة . لأن هذا النوع من الشباب لا يثق في برامج ومبادرات الدولة و النظام السياسي ، زد على ذلك ان استقلالية هذه المجالس جزء من ضمان فاعليتها ومردوديتها.

وفي تونس، يمكن أن يسهّل انتشار مراكز و بيوت الشباب إنشاء مثل هذه الهيئات الدائمة والممثلة للشباب تحت مسمى (مجالس شباب المدن) و ذلك من خلال الانفتاح على المجتمعات المحلية الشبابية ( شباب الأحياء و المنظمات الشبابية المحلية) والتنسيق لوضع البرامج الخاصة بالشباب والتعبير عنها لدى واضعي السياسات المحلية (البلديات)، فتكون هذه المجالس اللبنة الأولى التي يليها إنشاء مجالس جهوية للشباب منبثقة عن مجالس المدن ومجلس وطني شبابي جامع مستقل ومنتخب يتعامل بندية مع مؤسسات الدولة العليا من وزارات و حكومة و برلمان و رئاسة الجمهورية كهيكل مؤسساتي ضاغط وصوت حي ملامس لمشاغل الفئة الشبابية الأكثر تهميشا و الأكثر عزوفا في وقتنا الراهن و لتتحول هذه الفئة الشبابية عضدا التنمية و شريكا في وضع السياسات.

و من خلال هذه المجالس يتم تقديم برامج تكوين و دعم لشباب الأحياء في مجالات المواطنة و الحوكمة والإعلام كما يمكن إدراج برنامج الشراكة مع برنامج الجائزة الدولية للشباب لخلق ديناميكية تنافسية بين شباب الأحياء و المدن لضمان المجهود المستمر من قبل شباب الأحياء في تطوير القدرات و المواهب و المساهمات بالمبادرات المدنية في المجتمعات المحلية المختلفة .

بهذه الطريقة تصبح مراكز و بيوت الشباب هي الفضاء الجاذب لهذه اللجان حيث ستتم ورش التدريب و أين ستعقد اجتماعات مجالس الأحياء و انتخابات مكاتبها . . . زد على ذلك أن مجلس المدينة المنبثق بدوره من الأحياء سيتحول إلى شريك في وضع البرامج لبيوت الشباب و تسيير سير النشاط داخلها .

## الخلاصة.

إن موقف الشباب بالعزوف عن الحياة العامة و المؤسسات الرسمية هو تعبير عن فشل سياسات التمكين في مكوناتها الثلاثة أو في جزئ منها لذلك يجب أن لا يتم التعامل مع جمهور الشباب ككتلة واحدة لأن الشباب التونسي له ظروفه المتنوعة داخل التراب الوطني الواحد و بالتالي فإن العزوف هو إجابة تؤكد قصور السلطة و المجتمع في التوصل للمكون المضعف لثلاثي التمكين ( القناعة و الثقة / الجاهزية و المقدرة / الظروف و الإطار الملائم) و تكمن المشكلة لدى الشباب التونسي في العنصرين الأولين لذلك على مؤسسات الشباب العمل على بناء الثقة لدى الشباب فيها مع تمكينهم من أدوات ممارسة الدور الاجتماعي المواطني من خلال التدريب و الدعم و التكوين و احن وسيلة لذلك هي تشريك الشباب العازف في تسيير شؤون المؤسسات التي يراد له بناء علاقة ثقة جديدة معها .

## المراجع :


a. http://www.youthforum-lb.org/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=38&Itemid=109
b. https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://www.onj.nat.tn/pdf/breaar.pdf
c. https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://www.onj.nat.tn/pdf/enq.pdf
d. https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=http://www.onj.nat.tn/pdf/sondage1.pdf
e. http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/expanding-the-global-youth-agenda